كلية التجارة
المجلة المصرية للدراسات التجارية
٢٠١٠م

د / فزار فليح البلداوى
أستاذ المحاسبة المساعد - الجامعة المستنصرية

أ. د / مؤيد عبد الرحمن الدورى
أستاذ العلوم المالية - جامعة عمان الاهلية

تحية طيبة ... وبعد ..

بالإشارة إلى البحث المقدم منكم للنشر بالمجلة بعنوان :

مدى توافر الخصائص النوعية فى المعلومات المحاسبية الواردة فى القوائم المالية وأثرها فى قرارات الإئتمان

"دراسة مقارنة بين آراء الشركات العقارية والبنوك والمدققين الخارجيين فى الأردن"

رجاء التفضل بالإحاطة بأن لجنة التحكيم قد أفادت صلاحية البحث للنشر ، وسوف يتم نشره فى أحد الأعداد القادمة بإذن الله .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

عميد الكلية
ورئيس تحرير المجلة
أ.د / عبد القادر محمد عبد القادر

تم نشر البحث في المجلد ٣٤
في ٢٠١٠/٦/١ ص ٤١٥ - ٤٣٤

copyrights

مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وأثرها في قرارات الإئتمان (دراسة مقارنة بين آراء الشركات العقارية والبنوك والمدققين الخارجيين في الأردن)

الدكتور نزار فليح البلداوي* الدكتور مؤيد عبد الرحمن الدوري*

خلاصة

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى اهتمام البنوك الأردنية واعتمادها على المعلومات المحاسبية للقوائم المالية للشركات العقارية (المقترضة) المدققة في سياستها الإئتمانية، وذلك لتوفر الخصائص النوعية في هذه المعلومات. والمتمثلة بالملائمة، والإعتمادية, والمقارنة, والثبات. وشملت عينة الدراسة ثلاث فئات: الشركات العقارية بصفتها كمقترض والبنوك بصفتها كمقرض والمدققون الخارجيون بصفتهم يساهمون في منح الثقة بالقوائم المالية المدققة. واعتمد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذه الظاهرة. ومن اهم نتائج الدراسة هي وجود توافق بين آراء العينة حول اهمية المعلومات المحاسبية واثر خصائصها في السياسة الإئتمانية للبنوك، رغم التباين في درجة الأهمية لكل خاصية واثرها على السياسة الإئتمانية.

The Availability of Qualitative Characteristics in Accounting Information Contained in the Financial Statements and their Impact on Credit Decisions: A Comparative Study between the Views of Real Estate Companies, Banks and External Auditors in Jordan

Abstract

The goal of this study is to find out to what extent the Jordanian banks take into consideration the audited financial statement information of the real estate companies, and to what extent they depend on them in their credit policy since this information has qualitative characteristics. These qualities are represented by relevance, reliability, comparability, and consistency. The sample of this study included three categories: the real estate companies (borrower), the banks (lenders), and the external auditors because they prove the audited financial statements to be trustworthy. The descriptive analytical approach is used in this study. Some of the study findings: first, there is an agreement among the samples about the importance of the accounting information in the banks credit policy; second, there is an effect of the qualities of this information on this policy, despite the difference of the degree of importance of each quality, and the difference in the degree of its effect on the credit policy.

Copyright

*- د.مؤيد الدوري- استاذ العلوم المالية- جامعة عمان الأهلية
*- د. نزار البلداوي- استاذ المحاسبة المساعد – الجامعة المستنصرية

مقدمة

تعتبر البنوك المركز الرئيسي والحيوي للأسواق المالية والمحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية والملاذ الآمن للمستثمرين والمودعين على حد سواء.

وبمتابعة الأحداث يتبين أن الأزمة المالية العالمية قد اثرت سلباً على الأوضاع الإئتمانية والظروف الإقتصادية لكثير من الدول والتي اثرت سلباً على استقرار الكثير من البنوك في العالم.

ومن المنطق وكردة فعل على تلك الأزمة تتوجه العديد من البنوك الى مراجعة سياساتها التسليفية واعادة النظر بطرقها الخاصة بتقييم الإئتمان وبسياساتها السابقة وبإدارتها للمخاطر والمحافظة على التوازن بين الإستمرار بسياسة الإقراض مع عدم التفريط بمعايير الإئتمان العالمية والمحلية من أجل مواصلة نشاطها والمحافظة على عملائها.

وكي تقوم البنوك بمنح الأئتمان الى عملائها لابد وان تقوم وحداتها الإدارية الخاصة بالتسهيلات بدراسة الإئتمان وتصنيف مخاطره من خلال تقييم القطاع الأقتصادي، والموقع التنافسي، والأداء التشغيلي، والتدفق النقدي، والوضع المالي للمقترضين. بالإضافة الى الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص حد الإقراض الثانوي للعميل. كما أن البنوك لابد وان تحاول تخفيف مخاطر الائتمان من خلال مراقبة ومتابعة استغلال القرض لنفس الغرض، واستيفاء الضمانات كمصدر ثاني للسداد.

وتشكل المعلومات المحاسبية الملائمة، والموثوق بها والواردة في القوائم المالية ركناً اساسياً في اتخاذ قرار الإئتمان، كونها تساعد على تحليل الوضع التشغيلي والمالي، والتدفق النقدي للشركة المقترضة من خلال استخدام بعض مؤشرات التحليل المالي، اضافة الى المؤشرات الأخرى. ولكي تكون المعلومات المالية ملائمة ويمكن الاعتماد عليها ، لابد من توفر بعض الخصائص النوعية فيها. اضافة الى ان وجود تقرير المدقق الخارجي سيضفي المصداقية على عدالة هذه المعلومات.

وبما ان لقطاع خدمات الانشاءات والبنوك في الاردن دور مهم في نمو الإقتصاد الأردني. لذا تهدف هذه الدراسة توضيح مدى اهتمام البنوك الاردنية بدراسة مخاطر الائتمان العقاري من خلال اعتماد المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المدققة التي يفترض انها توضح وبشكل عادل نتيجة النشاط والمركز المالي والتدفق النقدي للشركات المقترضة وتتوفر في هذه المعلومات الخصائص النوعية (الملائمة، والإعتمادية، والمقارنة والثبات).

وتم تحديد عينة الدراسة بالشركات العقارية كونها الجهة المقترضة والمعدة لقوائمها المالية، كما تم اختيار البنوك كعينة اخرى كونها مانحة للتسهيلات الائتمانية لهذه الشركات. وبما ان المفترض ان تتمتع القوائم المالية لهذه الشركات بالثقة كونها مدققة من قبل مدقق خارجي، فقد تم اختيار عينة ثالثة من المدققين الخارجيين للتحقق من مدى التوافق اوالتباين في الإجابات.

ومن نتائج الدراسة هواتفاق مستجيبوا العينات الثلاثة على ان طلب القوائم المالية المدققة للشركات المقترضة طيلة فترة القرض من قبل البنوك المقرضة يعتبر ذا اولوية. وهناك تأثير وعلاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات العقارية والسياسة الإئتمانية للبنوك المقرضة.

مشكلة الدراسة

في ظل الأزمة المالية التي عصفت بالإقتصاد العالمي والتي اكد الكثيرون أن بداياتها كانت أزمة العقارات في أمريكا وبعض الدول الأوربية، حيث ان البنوك توسعت في مرونة اتخاذ قرارات الإقراض، في حين يفترض أن تبنى مثل هذه القرارات وفي جانب مهم منها على الإفصاح المحاسبي للشركات العقارية من خلال قوائمها المالية. لذا برزت مشكلة الدراسة من خلال محاولة ايجاد الإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل اعتمدت البنوك عند اتخاذها قراراتها لإقراض الشركات العقارية على معلومات محاسبية واردة في القوائم المالية ام لا؟
2. هل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لهذه الشركات مفيدة ومؤثرة على صنع القرار الإقراضي؟

Copyright

3. هل تعتمد البنوك على معلومات أخرى غير تلك الواردة في القوائم المالية؟
4. هل هناك توافق بين آراء الشركات والبنوك والمدققون القانونيون كون المعلومات الواردة في القوائم المالية المدققة للشركات العقارية المقترضة تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؟
5. هل هناك متابعة لقدرة الشركات العقارية على الوفاء بالتزاماتها؟

اهمية وهدف الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من خلال الآثار التي سببتها فقاعة الأزمة المالية التي حصلت بدول مختلفة من العالم على أثر أزمة العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اكد الكثير من المتخصصين انها مرتبطة بالتسهيلات الائتمانية للبنوك والمنشآت المالية الأخرى، وبدور المعلومات المحاسبية والتدقيق.

كما ان لقطاع خدمات الانشاءات والبنوك في الاردن دور مهم في نمو الإقتصاد الأردني. لذا تهدف هذه الدراسة توضيح مدى اهتمام البنوك الاردنية بدراسة مخاطر الائتمان العقاري من خلال اعتماد المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المدققة التي يفترض انها توضح وبشكل عادل نتيجة النشاط والمركز المالي والتدفق النقدي للشركات المقترضة وتتوفر في هذه المعلومات الخصائص النوعية (الملائمة، والإعتمادية، والمقارنة والثبات).

فرضيات الدراسة

اعتماداً على مشكلة وهدف الدراسة تم اعتماد الفرضيتين التاليتين:

1. لايوجد اختلاف ذو دلالة احصائية بين آراء الشركات العقارية (المقترضة) والبنوك (المقرضة) ومدققي الحسابات الخارجيين حول اهمية توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات العقارية وبمستوى اهمية هذه الخصائص في السياسة الإئتمانية التي تتبعها البنوك الأردنية.
2. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات العقارية المقترضة وسياسة البنوك الإقراضية.

عينة الدراسة

بالنظر لكون الدراسة تهدف الى تحديد العلاقة بين توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات العقارية في الأردن مع سياسة البنوك الإئتمانية اتجاه هذه الشركات، تم تحديد عينة الدراسة بالشركات العقارية كونها الجهة المقترضة والمعدة لقوائمها المالية، كما تم اختيار البنوك كعينة اخرى كونها مانحة للتسهيلات الائتمانية لهذه الشركات. وبما ان المفترض ان تتمتع القوائم المالية لهذه الشركات بالثقة كونها مدققة من قبل مدقق خارجي، فقد تم اختيار عينة ثالثة من المدققين الخارجيين للتحقق من مدى التوافق اوالتباين في الإجابات.

وتم توزيع ثلاثون استمارة استبيان لكل عينة تتضمن نفس الهدف المطلوب من الأسئلة ولكنها مصاغة بطريقة تتناسب مع كل واحدة منهم. واعتمدت 19 استماره من عينة الشركات و 24 استمارة من عينة البنوك و22 استمارة من المدققين واهملت الإستمارات التي لم تتضمن اجابات على كامل الأسئلة الواردة فيها.

اسلوب الدراسة وادوات التحليل

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته طبيعة الدراسة ونوعيتها كونها تدرس الظاهرة كما هي في الواقع وتجمع المعلومات ثم يتم تحليلها. واعتمدت الدراسة على معلومات وبيانات من الأدبيات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة المتمثلة بمجموعتها الأولى، وهي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والثانية المتمثلة بالسياسة الإئتمانية. كما اعتمد على هذه الأدبيات في تصميم الإستبانة.

استخدمت الرزمة الإحصائية SPSS لتحليل البيانات المستخلصة من الإستبانة للوصول الى النتائج واختبار الفرضيات.

الدراسات السابقة:

سيتم التطرق الى بعض الدراسات ذات الصلة بشكل او آخر بالدراسة الحالية:

1. دراسة Manuel ,Alberts (2009):

تطرقت الدراسة الى واقع الأزمة المالية وكيف توزعت ابعادها جغرافياً حسب نوع آثارها وحسب المناطق والدول التي تعرضت بها بشيء من التفصيل. إلا انها لم تتطرق الى دور المعلومات المحاسبية للشركات العقارية وخصائصها في تحديد سياسة البنوك الإئتمانية، او مستوى افصاح البنوك عن استثماراتها في الإقراض العقاري ومستوى المخاطر في هذه التسهيلات الائتمانية.

2. دراسة Erik F. Gerding, (2009):

ركزت الدراسة على الإسلوب الرياضي من خلال بناء نماذج رياضية للتنبوء بالمخاطر المالية مع مراعاة المتطلبات القانونية المالية. وتمت الدراسة على ضوء فشل الأساليب التي اتبعتها مؤسسات التمويل في سياساتها الائتمانية مما تسببت في الأزمة المالية. ورغم اهمية هذه الدراسة الا انها لم توضح العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المقترضة وقرارات الائتمان.

3. دراسة منير موسى لطفي (2002):

الهدف الرئيسي للدراسة هو معرفة اهم المصادر التي يعتمد عليها مسؤولو الإقراض والائتمان في خمسة بنوك تجارية اردنية في اتخاذ قرارات الإقراض والائتمان، وفيما اذا كان هناك اختلاف في استخدام هذه المصادر بسبب العوامل الديموغرافية. ومن نتائج الدراسة، وجود اهتمام لدى مسؤولي الإقراض والائتمان بمصادر المعلومات، و ليس هناك اختلاف في هذا الإهتمام بين عينة الدراسة نتيجة اختلاف مؤهلهم العلمي. واختلفت عنها الدراسة الحالية كونها ركزت على اهمية توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات العقارية المقترضة وعلاقتها بقرارات البنوك المترضة.

4 . دراسة احمد ظاهر الأدغم (2000):

هدفت الدراسة تقييم درجة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة والمتمثلة بالجاري المدين والكمبيالات المخصومة والسلف والقروض، في البنوك التجارية الأردنية. واظهرت نتائج الدراسة ان درجة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة جيدة وبدرجة فاعلية تعادل 86% رغم اختلافها من بنك لآخر . كما توصلت الدراسة الى ان الرقابة المحاسبية اكثر قوة من الرقابة الإدارية. وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة كونها تهدف الى اجراء مقارنة بين اجابات ثلاث فئات من العينة (الشركات المقترضة، البنوك، والمدققين) حول العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المقترضة وقرارات الائتمان.

5 . دراسة سناء مسودة (1992):

هدفت الدراسة الى تحديد اهمية القوائم المالية المدققة للشركات المساهمة الأردنية والعوامل التي تزيد من موثوقيتها. وكانت العينة مكونة من محللي الإستثمار ومحللي الائتمان. وتوصلت الدراسة الى ان القوائم المالية تمثل اهم مصدر للمعلومات للمستثمرين والمقرضين، وان من اهم العوامل التي تزيد من مصداقيتها وموثوقيتها هي: سمعة الشركة ومدقق الحسابات وسياسات ادارات هذه الشركات. اما الدراسة الحالية تركزت على عينة مكونة من الشركات العقارية والمدققون الخارجيون والبنوك مع التركيز على مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوئم المالية للشركات العقارية وعلاقتها بالسياسة الائتمانية للبنوك.

الإطار النظري للدراسة

الأزمة المالية العالمية: اسبابها وتداعياتها ومعالجاتها

يعزي الكاتب Coyle تعرض مؤسسات التوفير والإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف الثمانينات الى مخاطر عدم توافق مواعيد الإستحقاق، حيث مولت قروض الإسكان (العقارية) طويلة الأجل عن طريق الإقتراض قصير الأجل وبأسعار فائدة عائمة. وأدى ارتفاع اسعار الفائدة الى زيادة تكلفة الأموال في الأجل القصير بحيث فاقت دخل الفائدة الثابتة من القروض العقارية، وكانت النتيجة افلاس الكثير من هذه المؤسسات (2001, pp84-85).

وما أن انفجرت فقاعة الإنترنت في عام 2000 حتى ظهرت فقاعة أخرى ترتبط بالقطاع العقاري. ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع

copyright

أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة (نعوش، 2009).

فالأزمة المالية الحالية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك. وهبطت قيمة العقارات وفقد أكثر من مليوني أميركي ملكيتهم العقارية وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.

ويرى البدوي (2008) الخبير الاقتصادي بالبنك الدولي ان من اسباب تفاقم الأزمة المالية، هو قيام المؤسسات المالية بتداول القروض العقارية في الأسواق، خاصة في السوق الموازي عدة مرات دون رقابة ودون ضوابط. وان تدوير رؤوس الأموال يؤدي الى خلق فرص تمويلية جديدة، لكنه ايضاً يحمل مخاطر كبيرة، خاصة وان جانباً كبيراً من هذه القروض العقارية تصبح بلا ضمان اذا انهارت اسعار العقارات، وهو ما حدث.

ولم تعد الأزمة الأميركية الحالية جزئية تقتصر على العقارات بل طالت مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة واوربا وآسيا، وأصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأميركي وهو بالتالي الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو. وأدى ذلك إلى ان تطيح في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تعمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، لم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم. ومن أبرز نتائجها:

1- بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية -أكبر الصناديق الأميركية العاملة في مجال الادخار والإقراض- لمجموعة جي بي مورغان المصرفية العملاقة بـ 1.9 مليار دولار.
2- بنك الاستثمار الأميركي (ليمان برذارز) يعلن عن إفلاسه بعد فشل جهود المسؤولين الأميركيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي الأميركي لإنقاذ البنك.
3- بنك ميريل لينش أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة يضطر لقبول عرض شراء من "بنك أوف أميركا" خشية تعرضه للإفلاس.
4- الحكومة الأميركية تعمل على تأميم الجزء الأكبر من نشاط شركة "أي آي جي" العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار.
5- انخفاض حاد في الأسواق الماليةالعالمية.
6- الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك "أتش بي أو أس" عن طريق قيام بنك لويدز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنية إسترليني.
7- عشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في أميركا وبريطانيا يفقدون وظائفهم.
8- انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
9- بنك واكوفيا -رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة- بيع لمؤسسة سيتي غروب المصرفية الأميركية ضمن موجة الاندماجات في السوق الأميركية لمواجهة تبعات الأزمة المالية.

أما عن اسباب الأزمة في القطاع العقاري في الإمارات العربية المتحدة فحسب رأي السيد منير حيدر الرئيس التنفيذي لشركة صروح الإماراتية الذي طرحه في المنتدى الإقتصادي العربي – الدورة السابعة عشر في بيروت (2009): هو النمو والربح السريعان، حيث وصل ربح الشركات العقارية في بعض

copyrights

الأحيان الى 75% في حين ان الربح الطبيعي يفترض ان يكون بحدود 12%.

ومن المعالجات التي يمكن ان تساهم في التخفيف من آثارها، يرى الدكتور فؤاد شاكر رئيس اتحاد المصارف العربية(2008) ان هذه الأزمة ستؤدي الى تغيير الطريقة التي تعمل بها البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، اذ لابد من وضع ضوابط اكبر على عمليات الاقراض العقاري، وعلى عمليات بيع القروض بين البنوك كأصول مستثمرة، كما انه لابد من تصحيح هامش الإقراض العقاري مع تغير قيمة العقار في السوق. هذا من جانب ؛ ومن جانب آخر يرى ان تتم محاسبة مديري البنوك الذين اخفوا الحقائق عن المودعين، وهو امر بالغ الخطورة لأنه يهز ثقة المودعين في النظام المصرفي.

قطاع الإنشاءات والبنوك في الأردن:

1. أهمية قطاع الانشاءات والبنوك:

رغم التباطؤ في أداء قطاع المال والتأمين والعقارات خلال عام 2007، نمت القيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 8% بأسعار الأساس الثابت مقابل نمو نسبته 8.9% عام 2006. وبالمقابل ارتفعت اهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي باسعار الأساس الثابت مقارنة بمستواها عام 2006 لتصل الى 21.8%. ويشكل قطاع العقارات ما نسبته 58.7% من مجمل القطاع. ويعد معدل النمو الذي سجله قطاع خدمات التمويل هو الأعلى مقارنة بمعدلات نمو القطاعات الإقتصادية الأخرى، اذ بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة 22.8% عام 2007 (البنك المركزي الأردني 2007).

2. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الأردنية :

لقد ارتفعت نسبة التسهيلات المصرفية للبنوك الأردنية بشكل عام ولكافة القطاعات حسب احصاءات البنك المركزي الأردني من 4546.5 مليون دينار عام 2000 الى 11295.6 مليون دينار عام 2007، اي بزيادة نسبتها 248.45%. اما التسهيلات العقارية فقد بلغت 744.9 مليون دينار لسنة 2000 وارتفعت الى 1942.1 مليون دينار عام 2007. اي بزيادة نسبتها 260.72%. وقد شكلت نسبة التسهيلات العقارية الى مجموع التسهيلات 17.19% عام 2007 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (1)
تطور التسهيلات الإئتمانية في الأردن

السنة	التسهيلات الائتمانية لكافة القطاعات		التسهيلات الائتمانية لقطاع الإنشاءات		نسبة % الإنشاءات الى مجموع التسهيلات
	مليون دينار	% لسنة 2000	مليون دينار	% لسنة 2000	
2000	744.9	100	4546.5	100	16.38
2001	738.9	99.19	4948.9	108.85	14.93
2002	764.9	102.68	5130.0	112.83	14.9
2003	804.5	108	5262.4	115.75	15.28
2004	953.2	127.96	6189.2	136.13	15.4
2005	1162.1	156	7744.3	170.34	15
2006	1560.8	209.53	9761.9	214.71	15.99
2007	1942.1	260.72	11295.6	248.45	17.19

القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية عصب التقارير المالية وتحتوي على معلومات يراد توصيلها للمستفيدين من خارج المشروع ويتم تدقيقها تحت مسؤلية مدقق مستقل. وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة مالية معينة، وكذلك المركز المالي والتغيرات التي حصلت عليه خلال هذه الفترة، بالإضافة الى التدفق النقدي خلال الفترة.

توجه هذه القوائم الى فئات عديدة، منها المساهمين المستفيدين من المعلومات الواردة فيها لصنع القرار، والدائنين والبنوك لتحديد قدرة المشروع على سداد التزاماته مع فوائدها سواءً كانت قصيرة أو طويلة الأجل.

ويعتبر تحليل المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للشركات المقترضة من قبل البنوك، وعند توفر الخصائص النوعية في هذه المعلومات، خطوة مهمة ولابد منها ضمن سلسلة الخطوات اللازمة لإتخاذ قرار منح القرض.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

التأصيل النظري للمحاسبة تطلب تحديداً لأهداف القوائم المالية التي تمثل القاعدة الأساسية للإفصاح عن معلومات محاسبية من خلال هذه

Copyrights

القوائم على أن تكون ذات فائدة لمساعدة المستخدمين الخارجيين في ترشيد قراراتهم. ولكي تتحقق الأهداف تطلب الأمر توفر خصائص نوعية في هذه المعلومات كي تكون قابلة للتطبيق في مختلف الوحدات الإقتصادية بغض النظر عن طبيعة نشاطها. وبالتالي فان توفر هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية يجعلها ذات جودة او منفعة اكبر. وتعددت الدراسات التي ظهرت بهذا الخصوص وتبلورت باصدارمجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بيان رقم (2) عام 1980 يعرض فيه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية SFAC, (No. 2, 198K;) P.4048 والتي أعتبرت اكثر من الدراسات السابقة شمولية وأهمية (حنان 2006، ص191).

وندرج بإختصار هذه الخصائص:

1. الملاءمة Relevance : ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن يتوفر فيها:
   - قيمة تنبؤية Predictive Value
   - قيمة مرتجعة Feedback Value
   - التوقيت المناسب Timeliness
2. الإعتمادية Reliability : ولكي يعول على المعلومة المحاسبية أو يوثق بها لابد من توفر التالي :
   - قابلية التحقق Verifiability
   - الصدق في التعبير Representational
   - الحيادية Neutrality
3. المقارنة Comparability
4. الثبات Consistency

دور المدقق الخارجي في تعزيز الثقة بالقوائم المالية للشركات:

بسبب تعدد الفئات التي يمكن ان تعتمد على البيانات المالية المدققة واستخدامها في اتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة وبسبب طبيعة تقرير مدقق الحسابات الخارجي الذي يضفي المصداقية على عدالة هذه البيانات، فان المجتمع المالي يتوقع اموراً كثيرة من هذا التقرير مما تطلب ان يفرض على المدقق عدة انواع من المسؤولية (ذنيبات 2006).

ومن مهام المدقق الخارجي دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة وتقييم مخاطرها من اجل الحصول على قدر مناسب من الفهم الأولي الذي يساعده على التخطيط المناسب لعملية التدقيق. كما عليه القيام بالإختبارات التفصيلية من اجل التحقق من الوجود والحدوث والإكتمال والدقة والقيم القابلة للتحقق والربط بين تفصيلات الحسابات والتوقيت والحقوق والإلتزامات والعرض والإفصاح. اضافة الى المراجعة التحليلية التي تشمل تحليل العلاقات بين بنود القوائم المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع المعلومات لفترات اخرى، وصولاً الى ابداء الرأي من خلال اصدار تقريره النهائي.

وهذا يتطلب ان تشمل عملية التدقيق: التدقيق المالي الذي يهدف الى الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة البيانات المالية وحقيقة تمثيلها للمركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية وفقاً للمبادىء المحاسبية. وتدقيق الإلتزام الذي يتعلق بالحصول على ادلة التدقيق وتقييمها من اجل تحديد مدى اذعان بعض الأنشطة المالية والتشغيلية للقوانين والقواعد والشروط المحددة ذات العلاقة. والتدقيق التشغيلي الذي يتضمن الحصول على ادلة تتعلق بالأنشطة التشغيلية للمنشأة وتقييمها من اجل الحكم على اقتصادية وكفاءة وفعالية هذه الأنشطة مقارنة مع الأهداف المحددة، ثم تقديم التوصيات التي يراها المدقق ضرورية (ذنيبات، 2006،ص 67).

وحسب مضمون معيار التدقيق الدولي (570) فان على المدقق ان يأخذ بالإعتبار عند التخطيط لعملية التدقيق وانجاز اجراءات التدقيق وعند تقييم النتائج، مدى صحة فرض الإستمرارية الذي يعني ان المنشأة التي دقق قوائمها المالية ستستمر في اعمالها في المستقبل المنظور وبشكل عام لاتزيد على السنة اعتباراً من نهاية الفترة المالية. وعلى المدقق جمع الأدلة الكافية والمناسبة في حالة وجود مؤشرات عن ضعف القدرة على الإستمرار. وعرض المعيار امثلة على الأحداث أو الظروف التي قد تثير منفردة أو مجتمعة شكاً كبيراً حول استمرارية المنشأة، وتم تقسيمها الى ثلاثة مجموعات هي (الإتحاد الدولي للمحاسبين،2006، ص632 و633):

Copyrights

1. احداث مالية
1. احداث تشغيلية
2. احداث اخرى

البنوك كمستفيد من المعلومات المحاسبية:

البيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية، ومع أن البيانات الكمية تمثل عنصراً هاماً من مدخلات القرار، الا أن البيانات الوصفية خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الإئتمان لا تقل اهمية (مطر ، 2003، ص14). وهذا لايعني مطلقاً عدم الإعتماد على المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة لإنها اعدت وفقاً لمباديء متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً ووفقاً لمعايير محاسبية. ولكي تتوفر بها درجة موثوقية اكبر يجب ان تكون مدققة من قبل مدقق خارجي معتمداً على معايير التدقيق ومتبنياً وملتزماً بقواعد واخلاقيات المهنة.

وتعتبر البنوك أحد المستفيدين من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية والتقارير الأخرى الملحقة بها. اذ يمكنها الحصول على معلومات عن المركز المالي للمنشآت التي تتعامل معها وعن مقدرة هذه المنشآت على سداد التزاماتها القصيرة والطويلة الأجل ودرجة السيولة النقدية والتدفقات النقدية الواردة والصادرة بالإضافة الى التعرف على حركة الأرباح والتغيرات الحاصلة في المركز المالي خلال عدة فترات مالية.

ويرى Kam (pp.80;2000) اذا ما كانت المعلومات المعروضة للمستثمرين والدائنين ليست بدقيقة ومضللة بحيث انها تؤدي الى اتخاذ قرارات غير صحيحة، فان هذا من الممكن ان يؤدي الى ضخ المزيد من رأس المال في المنشآت او الصناعات غير الكفوءة. واذا جرى الإستمرار بتوزيع رأس المال بشكل غير صحيح وبكميات كبيرة في الإقتصاد فإن هذا قد يؤدي الى مشاكل اقتصادية ذات عواقب وخيمة.

ادارة مخاطر الإئتمان:

ان المخاطر الإئتمانية الناتجة عن التسهيلات المصرفية تتمثل في التغيرات التي تطرأ على العوائد او رأس المال نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة، وترتبط في هذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول ومخاطر المؤسسات المالية.

ويرى الكاتبان Cornet & Saunders ان الإهتمام بإدارة مخاطر اسعار الفائدة بدأ بعد العولمة نتيجة للتقلب المستمر في اسعار الفائدة وكذلك بسبب ازدياد المنافسة بين البنوك التجارية (2003، pp169).

لذا فان تحليل الإئتمان بشكل عام ولكافة المنشآت يتطلب ادارة مخاطره بشكل موضوعي.

وتنتج مخاطر الإئتمان عن الأعمال العادية للبنك. وهي عبارة عن احتمال ان يكون عميل البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية المتعاقد عليها مع البنك مما يؤدي الى خسائر مالية. لذا يتطلب من البنك تبني أعلى مستوى من المعايير الإئتمانية وادارة المخاطر ومن خلال اتباع اجراءات تمكن البنك من المحافظة على امواله وضمانها.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية هناك تعليمات للبنك المركزي يتطلب من البنوك الإلتزام بها، خاصة تلك التي تحدد حد الإقراض القانوني للعميل الواحد بحوالي 25% من راس المال التنظيمي. كما أن السياسة والإجراءات الإئتمانية السليمة تتطلب ما يلي:

1. دراسة مخاطر العملاء من اجل اتخاذ القرار الإئتماني المناسب وذلك من خلال دراسة مايلي:
   - تقييم الموقع التنافسي للعميل.
   - تقييم الأداء التشغيلي للعميل.
   - التدفقات النقدية للعميل.
   - المركز المالي للعميل وهيكل راس المال.
   - طبيعة النشاط الإقتصادي للقطاع الذي يعمل فية العميل.
   - تفاصيل عن القرض كالمبلغ ومدته والضمانات والكفالات المقدمة.

copyright

- دراسة الرافعة المالية ودرجة سيولة العميل.
- المتابعة المستمرة لوضع العميل المالي والتأكد من استخدام القرض في المجال الذي افصح عنه للبنك.

2. دراسة مستوى السيولة في البنك والتوقعات في توفرها في الأوقات المناسبة من أجل مواجهة التزاماته سواءً القصيرة أو الطويلة الأجل.
3. دراسة مخاطر التقلبات في السوق سواء تقلبات سعر الفائدة أو تقلبات اسعار الصرف أو التقلبات في قيمة استثمارات البنك في سوق المال.

وحول العلاقة بين الموقف المالي والقدرة الإيفائية والسيولة ودرجة المخاطرة، يؤكد Kam (2000; pp.92) على انها علاقة قوية ومباشرة. ويتركز الإهتمام الرئيسي حول فيما اذا كان بمستطاع المنشآت ان تسدد ديونها في تواريخ استحقاقها. ويشكل راس المال والقدرة الإيفائية والسيولة متغيرات قصيرة الأمد، في حين ان درجة المخاطرة في تركيبة رأس المال تتمتع ببعد طويل الأمد. وتتكون تركيبة رأس المال، بالنسبة لمعظم المحللين الماليين، من الديون الطويلة الأجل وحقوق الملكية. ويضيف ان النقطة التي تشكل قلق هنا تتجلى في مقدار الدين الذي ربما يكون ثقيل جداً الى الحد الذي لا تستطيع فيه المنشأة تحمل وزره. وفي نهاية المطاف فان كل ما هو بعيد يصبح قريب المدى.

الإطار التطبيقي للدراسة

وصف عينة الدراسة:

اختيرت العينة عشوائياً من مجتمعات الشركات العقارية ومكاتب التدقيق الخارجي والبنوك الأردنية. والتالي خلاصة عنها لتوضيح مبررات الإعتماد عليها:

1-عينة الشركات العقارية:

يتضح من الجدول ادناه ان غالبية افراد عينة الشركات العقارية تتمتع بموقع وظيفي والخبرة التي قضوها تزيد عن 5 سنوات ومنها 68.4% اكثر من 11 سنة، وهذا يؤهلهم للإجابة بشكل يمكن الركون اليه بصورة اولية، كون من يعمل في هذه المهنة ولفترة مقبولة قد اكتسب المعرفة عن المعايير المحاسبية المطلوب العمل على اساسها وعن نظام الرقابة الداخلية للشركات التي يعملون فيها.

جدول (2)
توزيع عينة الدراسة (الشركات العقارية) حسب الموقع الوظيفي والخبرة

الموقع الوظيفي			الخبرة العملية		
الوظيفة	العدد	%	الفترة	العدد	%
مدير مالي	10	%52.6	5-1	0	0
رئيس قسم الحسابات	6	%31.6	10-5	6	%31.6
محاسب	3	%15.8	15-11	7	%36.8
			اكثر من 15	6	%31.6
المجموع	19	%100		19	%100

2- عينة البنوك

بلغت نسبة من يحتل موقع مدير اورئيس قسم الائتمان 83.3% من العينة و نسبة 95.8% من هذه العينة لديها خبرة اكثر من 5 سنوات. وهذا مؤشر لقبول هذه العينة، اذ يفترض بمن يحتل هذه المواقع ان يتمتع بمعارف عن تعليمات البنك المركزي الأردني والتشريعات ذات العلاقة بالبنوك وعن ادارة المخاطر الناشئة عن قرارات الائتمان واهمية المعلومات المحاسبية المقدمة من المقترضين.

copyrights

جدول (3)
توزيع عينة الدراسة (البنوك) حسب الموقع الوظيفي والخبرة

الموقع الوظيفي			الخبرة العملية		
الوظيفة	العدد	%	الفترة	العدد	%
رئيس قسم التمان	14	%58.3	5-1	1	%4.2
مدير رقابة	4	%16.7	10-5	14	%58.3
مدير دائرة الائتمان	6	%25	15-11	8	%33.3
			اكثر من 15	1	%4.2
المجموع	24	%100		24	%100

3-عينة المدققين الخارجيين

يبين الجدول ادناه ان غالبية افراد عينة المدققين الخارجيين تتمتع بموقع وظيفي يصلح لأن يكون عينة للبحث فقد بلغت نسبة المدراء والشركاء 50% والمدققون الممارسين للعمل التدقيقي يشكلون النصف الثاني من العينة. اما من حيث فترة خبرتهم في شركات التدقيق فان 50% منهم لديه اكثر من 11 سنه، فهم مؤهلون للإستبيان بحكم كون التأهيل العلمي والمهني لهم، والذي يفترض انه يؤهلهم لمعرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية واستخدام ادوات التحليل في عملية التدقيق ومراجعة هيكل الرقابة الداخلية سواء للبنوك او للشركات.

جدول (4)
توزيع عينة الدراسة (المدققون) حسب الموقع الوظيفي والخبرة

الموقع الوظيفي			الخبرة العملية		
الوظيفة	العدد	%	الفترة	العدد	%
شريك	7	%31.8	5-1	4	%11.24
مدير مكتب	4	%18.2	10-5	7	%31.8
مدقق	11	%50	15-11	2	%9.1
			اكثر من 15	9	%40.9
المجموع	22	%100		22	%100

تحليل النتائج

اولاً: خصائص المعلومات المحاسبية:

1. على الرغم من ان كافة متوسطات الإجابات للعينات الثلاث، تشير الى ان درجة توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات المقارية كانت تتراوح بين عالية وعالية جداً، إلا ان هناك اختلاف بدرجات الأهمية التي توليها كل عينة الى بنود هذه الخصائص.

فمن الجدول (5) ادناه، يلاحظ ان هناك اتفاق في الرأي بين عينة الشركات وعينة البنوك حول اعطاء خاصية الملائمة المرتبة الأولى وتليها المقارنة ثم الثبات. في حين ان عينة المدققون الخارجيون يرون ان خاصية الثبات في اتباع الإجراءات المحاسبية وادوات القياس تأخذ المرتبة الأولى من حيث الأهمية، في حين ان الملائمة تأتي في المرتبة الأخيرة. وجاءت الإعتمادية في المرتبة الثانية والمقارنة الثالثة.

2. عند العودة الى النتائج التفصيلية لآراء عينات الدراسة (الملحق) حول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية نجد مايلي:

1-2. خاصية الملائمة:

يبدو واضحاً ان هناك توافقاً بين آراء عينات الدراسة حول خاصية الملائمة، خاصة عند الإجابة على السؤال الخاص بكون المعلومات المحاسبية عن نشاطات الشركة السابقة تساعد على التنبؤ بالأنشطة المستقبلية ذات العلاقة، فقد حصلت اعلى متوسط بين اجابات الأسئلة الأخرى المتعلقة بالملائمة، وبلغت 4.2105 للشركات و4.1250 للبنوك و3.9091 للمدققين. وبانحراف معياري 0.6306 و0.6124 و0.6838 على التوالي. كما وهناك توافق في الآراء حول اجابتهم على السؤال الخاص بتوفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لصنع القرار، فبالرغم من ان وزن الأجابة كان عالياً إلا انها كانت الأدنى بين اجابات باقي اسئلة خاصية الملائمة.

COPY rights

جدول (5)
الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لآراء عينات الدراسة الثلاث وترتيب الأهمية لبنود الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

العينة	الخاصية	الشركات		البنوك		المدققون الخارجيون	
		المتوسط والإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية	المتوسط والإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية	المتوسط والإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية
الملائمة	المتوسط	4.0526	1	4.0208	1	3.8295	4
	الإنحراف المعياري	0.3871		0.3964		0.3731	
الإعتمادية	المتوسط	3.3684	3	3.8333	3	4.3068	2
	الإنحراف المعياري	0.3473		0.3010		0.4291	
المقارنة	المتوسط	3.8816	2	3.9063	2	3.9659	3
	الإنحراف المعياري	0.3257		0.3521		0.1936	
الثبات	المتوسط	3.7716	4	3.8054	4	4.4709	1
	الإنحراف المعياري	0.3695		0.3531		0.4326	

2-2. بالنسبة لخاصية الإعتمادية (المعولية):

هناك توافق بين آراء عينتي الشركات والبنوك على ان وجود تقرير المدقق الخارجي يزيد من الثقة بالمعلومات الواردة في القوائم المالية تحتل الأولوية. في حين احتلت اجاباتهم على السؤال الخاص بكون القوئم المالية يتوفر فيها مايمكن التحقق من صحة كل عنصر من عناصرها المرتبة الأخيرة. بينما حصلت آراء المدققون على هذا السؤال اعلى متوسط. واجابة السؤال الخاص بوصف المعلومة المحاسبية في كل قائمة من القوائم المالية مطابق للحدث الأقتصادي الذي تم قياسه ثانياً، وجاء ت اجاباتهم عن ان وجود تقريرهم يعزز الثقة بالقوائم المالية بالمرتبة الثالثة بين اجابات اسئلة هذه الخاصية. ويبدو ان المدققون ارادوا ان يؤكدو ان تقريرهم مبني على ادائهم المهني الذي يتطلب التحقق من صحة الحدث الإقتصادي وصحة القياس والإفصاح ام لا.

2-3. اما بالنسبة لخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة:

فقد اتفقت اجابات العينات الثلاث من ان القوائم المالية للشركات العقارية تتضمن افصاحاً عن معلومات موازية لفترات مالية سابقة، تاتي اولاً، حيث حصلت اجاباتهم عن هذا السؤال اعلى متوسط، اذ بلغت 4.4211 للشركات و4.333 للبنوك و4.5909 للمدققين، اما الإنحراف المعياري لإجابات هذا السؤال فكان 0.5073 و0.4815 و0.5032 على التوالي. وكذلك حصل توافق في اجابات اسئلة هذه الخاصية، إذ حصل السؤال المتعلق بالإفصاح الإضافي الإختياري على اقل متوسط.

2-4. خاصية الثبات في اتباع نفس الإجراءات والطرق المحاسبية:

وجد هناك توافق في اجابات العينات الثلاث على حصول السؤال

copy rights

الذي يقول ان القوائم المالية للشركات العقارية تتضمن بوضوح مايشير الى الثبات في استخدام نفس الإجراءات المحاسبية من فترة لإخرى اعلى متوسط.

ثانياً: السياسات الإئتمانية:

1. يبدو أن ليس هناك اتفاق تام بين آراء عينات الدراسة حول ترتيب درجة الأهمية لبنود السياسة الإئتمانية للبنوك على الرغم من كونهم منحوا كافة البنود مقياس ايجابي عالي جداً.

2. فمن الجدول (6) التالي يتضح، ان آراء عينتي البنوك والمدققون الخارجيون تتفق على أن الإلتزام بتعليمات البنك المركزي حول عدم تجاوز نسبة الإئتمان عن 25% من رأس المال، تكون في المرتبة الأولى من سياسة البنوك. بينما عينة الشركات تفضل ان تحتل سياسة متابعة الوضع المالي ونشاط الشركة المقترضة المرتبة الأولى.

كما ان عينتي الشركات والبنوك اعتبرتا سياسة اخذ الضمانات ومخاطر تقلبات قيمتها السوقية، في المرتبة الرابعة من حيث تسلسل الأهمية. اما عينة المدققون الخارجيون فمنحوها المرتبة الأخيرة، ويبدو أن هذا الرأي في ظل ادبيات السياسات الإئتمانية غير مقبول اذ ان الضمانات تعتبر مهمة جداً. فبالرغم من ان متوسط الإجابات كانت عالية للدلالة على اهمية هذه السياسة، إلا ان سبب قناعة المستجوبين بمنهجا هذه الدرجة من الترتيب، هو ان اسعار العقارات في الأردن والتي اعتمدت كضمان لقروضهم لم تخضع الى الهبوط الحاد الذي تعرضت له بلدان العالم الأخرى والتي سببت الأزمة المالية السائدة. وفي هذه الحالة فان وجود العقارات كضمان للقرض سيخفف من قلق تزايد مخاطر الأزمة.

3. عند العودة الى النتائج التفصيلية لآراء عينات الدراسة (الملحق) حول السياسة الإئتمانية نجد مايلي:

3-1. الضمانات ومخاطر تقلبات قيمتها السوقية:

فبالرغم من احتلال هذه السياسة مرتبة متاخره من حيث الأهمية، إلا ان متوسطات الإجابات كانت عالية. فوجهة نظر عينة الشركات هي ان البنوك تقوم بالتحقق من القيمة الحقيقية لصافي اصول الشركة حيث احتل ذلك اعلى متوسط (4.3156) وانحراف معياري (0.6710). في حين ترى عينة البنوك والمدققون ان دراسة هيكل رأسمال الشركة المقترضة هو الأهم من ضمن هذه السياسة، اذ بلغ متوسط الإجابة على هذا السؤال (4.4167) للبنوك و (4.5455) للمدققين. وبانحراف معياري (0.5036 و 0.5096) على التوالي.

3-2. سمعة المقترض:

هناك تشابه في وجهة نظر كل من عينتي الشركات والبنوك من ان التعامل السابق للشركة العقارية مع البنك له دور اكبر، فقد بلغ متوسط الإجابات (4.4211) للشركات و (4.4583) للبنوك. في حين ان رأي عينة المدققون هو ان سمعة الشركة في السوق تأتي اولا.

3-3. الإلتزام بتعليمات البنك المركزي:

اتفقت جميع آراء العينات الثلاث من ان ذلك يعتبر من الأولويات ، رغم ان وزن اجابات عينتي البنوك والمدققون كان عالي جداً وعالي بالنسبة للشركات.

3-4. متابعة الوضع المالي ونشاط الشركات:

اعلى وزن منحته اجابات العينات الثلاث كان للسؤال الخاص بأخذ البنوك بنظر الإعتبار ربحية الشركات المقترضة ومتابعتها، حيث بلغت متوسطات الإجابات عن هذا السؤال 4.2632 للشركات و 4.5833 للبنوك و 4.4545 للمدققين.

3-5. طلب القوائم المالية المدققة للمقترض:

اتفق مستجيبوا العينات الثلاثة على ان طلب القوائم المالية المدققة للشركات المقترضة طيلة فترة القرض من قبل البنوك المقرضة يعتبر ذا اولوية.

copy rights

جدول (6)

الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لآراء عينات الدراسة الثلاث وترتيب الأهمية لبنود السياسة الإئتمانية

العينة		الشركات		البنوك		المدققون الخارجيون	
الخاصية		المتوسط والإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية	المتوسط والإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية	المتوسط والإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية
الضمانات ومخاطر تقلبات قيمتها السوقية	المتوسط	3.9211	4	4.1771	4	3.9318	5
	الإنحراف المعياري	0.3339		0.3495		0.5186	
سمعة المقترض	المتوسط	4.0525	3	4.0554	5	4.3335	3
	الإنحراف المعياري	0.3889		0.3209		0.3564	
الإلتزام بتعليمات البنك المركزي	المتوسط	3.7895	5	4.7083	1	4.50	1
	الإنحراف المعياري	0.4189		0.4643		0.5976	
متابعة الوضع المالي ونشاط الشركة المقترضة	المتوسط	4.50	1	4.3054	2	4.2197	4
	الإنحراف المعياري	0.5132		0.2340		0.2837	
طلب القوائم المالية المدققة للمقترض	المتوسط	4.263	2	4.2917	3	4.3409	2
	الإنحراف المعياري	0.4241		0.3586		0.5646	

ثالثاً: اثر وعلاقة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوئم المالية للشركات العقارية مع سياسات البنوك الإئتمانية من وجهة نظر العينات الثلاثة:

من الجدول التالي رقم (7) الذي يبين معاملات الأنحدار لبيان اثر المتغيرات المستقلة الأربعة التي تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة، و المعولية، و المقارنة، والثبات) على كل متغير من المتغيرات المعتمدة والمتمثلة بكل سياسة من السياسات الإئتمانية الخمسة وعلى هذه السياسات مجتمعة وحسب آراء كل عينة من العينات الثلاثة يتضح ما يلي:

1. بالنسبة لعينة الشركات فان اعلى تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كان لطلب البنوك للقوائم المالية المدققة خلال مدة القرض، اذ بلغت R^2 69.7% وبدرجة معنوية عالية. وتليها سياسة طلب الضمانات، في حين ظهر تأثير ضعيف على سياسة الإلتزام بتعليمات البنك المركزي. اما على مستوى السياسة الإئتمانية بشكل عام فهناك تاثير عالي يبلغ 61.4% ودرجة معنوية الإجابات عالية أيضاً.

وبالنسبة لعينة البنوك فان اعلى تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كان لطلب البنوك للقوائم المالية المدققة خلال مدة القرض ايضاً رغم انه اضعف مما ورد بآراء العينتين الأخرتين اذ بلغت R^2 44%، وتشابهت النتائج مع آراء عينة الشركات الى حد ما حول اضعف تأثير للخصائص على سياسة الإلتزام بتعليمات البنك المركزي. اما على مستوى السياسة الإئتمانية بشكل عام فهناك تاثير عالي يبلغ حوالي 38% وكلاهما بدرجة معنوية للإجابات عالية واقل من 0.05.

2. بالنسبة لعينة المدققون فان اعلى تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كان لطلب البنوك للقوائم المالية المدققة خلال مدة القرض ايضاً فقد بلغت R^2 55% وبدرجة معنوية عالية. وتليها سياسة متابعة الوضع

Copy rights

المالي ونشاط الشركة المقترضة اذ بلغت R^2 54.1%، وكلاهما بدرجة معنوية اقل من 0.05 . اما على مستوى السياسة الإئتمانية بشكل عام فبلغ التأثير 75.4% ودرجة معنوية الإجابات عالية، وهي نسبة اعلى مما هي عليه حسب آراء عينتي الشركات والبنوك. ويجدر الإشارة الى ان درجة التأثير الأقل كانت حسب آراء عينة البنوك.

3. بالنسبة لعينة المدققون فان اعلى تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كان لطلب البنوك للقوائم المالية المدققة خلال مدة القرض ايضاً فقد بلغت R^2 55% وبدرجة معنوية عالية. وتليها سياسة متابعة الوضع المالي ونشاط الشركة المقترضة اذ بلغت R^2 54.1%، وكلاهما بدرجة معنوية اقل من 0.05 . اما على مستوى السياسة الإئتمانية بشكل عام فبلغ التأثير 75.4% ودرجة معنوية الإجابات عالية، وهي نسبة اعلى مما هي عليه حسب آراء عينتي الشركات والبنوك. ويجدر الإشارة الى ان درجة التأثير الأقل كانت حسب آراء عينة البنوك.

جدول (7)

مقارنة نتائج معاملات الإنحدار بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والسياسة الإئتمانية من وجهة نظر كل عينة

السياسات الإئتمانية	الشركـــات			البنـــوك			المدققـــون		
	R^2	F	Sig.	R^2	F	Sig.	R^2	F	Sig.
الضمانات ومخاطر تقلبات قيمتها السوقيه	%59	5.044	0.010	%39	3.038	0.043	%41.6	3.033	0.047
سمعة المقترض	%57.5	4.734	0.013	%40.8	3.278	0.033	%42	3.080	0.044
الإلتزام بتعليمات البنك المركزي	%34.5	1.846	0.176	%20.7	1.243	0.326	%47.6	3.867	0.021
متابعة الوضع المالي ونشاط المقترض	%62.3	3.785	0.006	%39.5	3.101	0.040	%54.1	5.015	0.007
طلب القوائم المالية المدققة للمقترض	%69.7	3.039	0.001	%44	3.737	0.021	%55	5.197	0.006
بنود السياسة الإئتمانية مجتمعة	%61.4	5.557	0.007	%35.7	2.634	0.066	%75.4	13.046	0.000

الإستنتاجات والتوصيات

اهم الإستنتاجات التي تم التوصل اليها هي التالي:

1. من التحليل السابق سواءً لمستوى أهمية توفر المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المدققة للشركات العقارية، و مدى توفر الخصائص النوعية في هذه المعلومات، او بمستوى اهميتها للسياسات الإئتمانية للبنوك في الأردن، يستنتج ان هناك اجماع في آراء فئات العينة على انها احتلت اهمية بدرجة عالية، رغم اختلاف مستوى هذه الأهمية من عينة الى اخرى من عينات الدراسة الثلاثة و من خاصية الى اخرى او من سياسة ائتمانية الى اخرى. وهذا ينسجم مع فرضية الدراسة الأولى.
2. واستناداً الى النتائج الخاصة بتحليل الإنحدار، يمكن الإستنتاج من أن هناك تأثير وعلاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات العقارية والسياسة الإئتمانية للبنوك المقرضة وخاصة من وجهة نظر كل من عينة الشركات العقارية وعينة المدققون الخارجيون وبدرجة أقل من وجهة نظر البنوك. اي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.
3. ارتفاع في مستوى الأهمية التي توليها عينة المدققون الى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات العقارية بشكل عام عما هي عليه آراء الشركات والبنوك. وكذلك في معامل

Copyright

التأثير لهذه الخصائص على السياسة الإئتمانية بشكل عام.

4. يستنتج من نتائج تحليل الإنحدار ان هناك عوامل اخرى غير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر على السياسة الإئتمانية للبنوك. ويزداد تأثير هذه العوامل وحسب وجهة نظر عينة البنوك.

اما توصيات الدراسة فتتركز بالآتي:

1. ان تهتم ادارات الشركات العقارية وكذلك البنوك بدراسة اسباب الأزمة العالمية التي تعصف باقتصاديات دول عديدة، خاصة تلك الناتجة عن ازمة العقارات وسوء تصرف بعض ادارات مؤسسات التمويل في عملية المتاجرة بالديون العقارية في السوق الموازية. واندفاع الشركات العقارية للإستثمار في هذا النشاط من خلال الإعتماد على التسهيلات المصرفية والسعي للربح السريع، دون مراعاة الوضع الإقتصادي العام ومستوى العرض والطلب على هذا النوع من الإستثمار. والإستفادة من نتائجها عند رسم سياساتها المستقبلية.
2. رغم وجود اتفاق عام بين آراء العينات حول مستوى اهمية توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في السياسة الإئتمانية للبنوك، إلا انه من الضروري زيادة الإهتمام بقيمة الضمانات المقدمة سواءً الدفترية أو السوقية ومدى كفاية الإفصاح عنها في القوائم المالية للشركات العقارية ومتابعتها طيلة فترة القرض.
3. استمرار المدققين في بذل العناية المهنية اللازمة سواءً في اجراءات التدقيق والتقرير الذي يقدمونه، كي تتعزز الثقة في القوائم المالية المدققة وبتقريره، بعد ان اهتزت الثقة في شركات التدقيق في دول اخرى.

المصادر العربية:

1.الاتحاد الدولي للمحاسبين (2006)
" المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتوكيد وقواعد اخلاقيات المهنة" ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.

2.الذنيبات، د.علي (2006)
"تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق"، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان.

3.مطر، محمد (2003)
الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية"،دار وائل للنشر، عمان.

4.حنّان، رضوان حلوه 2006
"النموذج المحاسبي المعاصر" طبعة ثانية، دار وائل للنشر، عمان.

5. البنك المركزي الأردني – التقرير السنوي رقم 41 لسنة 2004 ص 87.

6. البنك المركزي الأردني – التقرير السنوي رقم 44 لسنة 2007 ص 91.

7. البذوي، د. ابراهيم (2008)، عن محمود القصاص، آثار واسعة للأزمة المالية الأمريكية، موقع www.bbcarabic.com London 2008/10/4.

8. شاكر، د. فؤاد (2008)، عن محمود القصاص، آثار واسعة للأزمة المالية الأمريكية، موقع www.bbcarabic.com London 2008/10/4.

9. حيدر، منير (2009)، عن مارون حداد، منتدى الإقتصاد العربي: ازمة العقارات في الإمارات سببتها المضاربات والأرباح الخيالية، الدورة السابعة عشر، منظمة مجموعة الإقتصاد والأعمال، بيروت، موقع شبكة مكتوب اعمال 2009/4/4.

10. سناء مسودة (1992)، "مدى اعتماد الشركات المالية (البنوك والمؤسسات المالية) على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية في اتخاذ قرارات الإستثمار وقرارت الائتمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

11. . نعوش، د. صباح، "خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الإقتصاد العالمي"، الجزيرة نت- الإقتصاد والأعمال، 2008/2/7.

12. احمد ظاهر الأدغم (2000)، تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية- دراسة ميدانية، مجلة دراسات العلوم الإدارية مجلد 27، العدد2.

13. منير موسى لطفي، مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 29، عدد1، ص ص 88-97.

المصادر الأجنبية:

1. Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC), 2; "Qualitative Characteristics of Financial Statements".
2. Alberts, Manuel (2009); Geographies of the Financial Crisis; Royal Geographical Society; Aea 41.1, pp34-42.
3. Coyle, Brain (2001); Interest Rate Risk Management: Forward Rate Agreement; Financial World Publishing; Chartered Institute of Banks; UK.
4. Gerding, Erik F.(2009); Code, Crash, and Open Source: The Outsourcing of Financial Regulation to Risk Models and the Globel Financial Crices; Washington Law Review Association Vol.84:127; pp129-197.
5. Santomero & Babble (2004); Financial Market, Instruments and Institution; 3ed; McGraw Hill; N.Y.
6. Saunders, Anthony and Cornett, Marcia (2003); Financial Institutions Management: A Risk-Management Approach; 4th ed.; McGraw Hill; NY.
7. Kam, Vernon; Accounting Theory; 2000:

ترجمة د. رياض العبد الله، اصدار الجامعة المستنصرية، مطبعة جامعة الموصل ص 80.

الملحـــق

المتوسط والإنحراف المعياري للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

رقم المتغير	السؤال	عينة الشركات		عينة البنوك		عينة المدققين	
		متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
1	تخفض المعلومات المحاسبية من حالة عدم التأكد المتعلقة بعملية صنع القرار من قبل مستخدميها	4.0526	0.6213	4.0417	0.6241	3.8182	0.7327
2	تساعد المعلومات المحاسبية عن النشاطات السابقة مستخدميها في التنبؤ بالنشاطات المستقبلية ذات العلاقة	4.2105	0.6306	4.1250	0.6124	3.9091	0.6838
3	المعلومات المحاسبية تساعد في تقييم اداء الشركة كونها توفر معلومات مرتجعة عن الأداء السابق	4.0526	0.7050	4.0833	0.6539	3.8182	0.5011
4	تتوفر المعلومات المحاسبية في الوقت الذي يكون فيه	3.8947	0.6578	3.8333	0.5647	3.7727	0.5284

copy right

	المستفيد منها بحاجة لصنع القرار						
16	**خاصية الملائمة**	4.0526	0.3871	4.0208	0.3964	3.8295	0.3731
5	وصف المعلومة المحاسبية في كل قائمة من القوائم المالية للشركة مطابق للحدث الإقتصادي او الشيء الذي تم قياسه (صدق التمثيل)	3.7368	0.7335	3.6667	0.6370	4.4091	0.5903
6	يتوفر في القوائم المالية للشركة ما يمكن التحقق من صحة كل عنصر من عناصرها	3.6842	0.6710	3.6250	0.6469	4.50	0.6726
7	المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركة تم قياسها والإفصاح عنها بشكل محايد وغير متحيز لجهة محدده من مستخدميها	3.8421	0.6882	3.8333	0.5647	4.0455	0.7854
8	وجود تقرير مدقق الحسابات القانوني وملاحظاته عن حسابات الشركة يزيد من الإعتمادية والثقة بالمعلومات الواردة في القوائم المالية	4.2105	0.4189	4.2083	0.4149	4.2727	0.5505
17	**خاصية الإعتمادية (المعولية):**	3.8664	0.3473	3.8333	0.3010	4.3068	0.4291
9	يفصح في القوائم المالية للشركة لفترة مالية معينة معلومات موازية عن فترات مالية سابقة	4.4211	0.5073	4.3333	0.4815	4.5909	0.5032
10	عناصر كل قائمة من القوائم المالية للشركة يمكن مقارنتها مع نفس العناصر الواردة في قوائم الشركات الأخرى المماثلة في النشاط	3.8421	0.5015	3.9167	0.5036	4.0909	0.6102
11	يفصح في القوائم المالية للشركة عن القيم العادلة للبنود التي يطرأعليها تغير واضح عن التكلفة	3.6842	0.4776	3.7500	0.6079	3.7727	0.7516
12	يفصح في القوائم المالية للشركة المنشورة معلومات اضافية تعبر عن المخطط، مما يسهل المقارنة بين	3.5789	0.6925	3.6250	0.7109	3.4091	0.7341

copy rights

	الفعلي والمخطط (افصاح اختياري)	3.8816	0.3267	3.9063	0.3521	3.9659	0.1936
18	قابلية المعلومات للمقارنة	3.7895	0.5353	3.8333	0.5647	4.5455	0.5096
13	تتضمن القوائم المالية للشركة ما يشير بوضوح ثباتها في استخدام نفس الإجراءات المحاسبية من فترة مالية لأخرى	3.8947	0.6578	3.8333	0.6370	4.4091	0.7964
14	تتضمن القوائم المالية للشركة ما يشير الى استخدام نفس ادوات القياس لكل بند من البنود من فترة لأخرى	3.6316	0.5973	3.7500	0.6079	4.4545	0.5958
15	القوائم المالية للشركة تتضمن افصاح عن اي تغيير في الإجراءات والقياس وآثار هذا التغير إن وجد	3.7716	0.3695	3.8054	0.3531	4.4709	0.4326
19	الثبات في الإجراءات والطرق المحاسبية						

المتوسط والإنحراف المعياري للسياسة الإئتمانية للبنوك

رقم المتغير	السؤال	عينة الشركات		عينة البنوك		عينة المدققين	
		متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
20	أخذ البنك ضمانات كافية	4.2632	0.6534	4.0417	0.4643	3.6818	0.6463
21	إعتماد البنك نسبة مخاطر تصفية الضمانات عند العسر المالي	3.3684	0.5973	4.1667	0.4815	3.7727	0.6853
27	أخذ البنك بنظر الإعتبار هيكل راسمال الشركة العقارية المقترضة	3.7368	0.7335	4.4167	0.5036	4.5455	0.5096
34	قيامم البنك بالتحقق من القيمة الحقيقية لصافي اصول الشركة العقارية طالبة الأئتمان قبل وبعد منح القرض	4.3158	0.6710	4.0833	0.6539	3.7273	0.8270

36	الضمانات ومخاطر تقلبات قيمتها السوقيه	3.9211	0.3339	4.1771	0.3495	3.9318	0.5186
22	أخذ البنك بنظر الإعتبار موقع الشركة العقارية التنافسي في الصناعة المشابه	3.5263	0.9048	3.7083	0.4643	3.9545	0.6530
23	أخذ البنك بنظر الإعتبار تعامل الشركة العقارية السابق مع البنك	4.4211	0.5073	4.4583	0.5090	4.4545	0.5096
26	أخذ البنك بنظر الإعتبار سمعة الشركة العقارية في السوق	4.2105	0.6306	4.00	0.4170	4.6818	0.4767
37	**سمعة المقترض**	4.0525	0.3889	4.0554	0.3209	4.3637	0.3549
25	أعتماد البنك النسبة المخصصة من قبل البنك المركزي للإقراض	3.7895	0.4189	4.7083	0.4643	4.500	0.5976
38	**الإلتزام بتعليمات البنك المركزي**	3.7895	0.4189	4.7083	0.4643	4.500	0.5976
24	قيام البنك بمتابعة استخدام الشركة العقارية للقرض بنفس الغرض المخصص والذي افصح عنه للبنك	3.5789	0.9016	3.8333	0.3807	4.1818	0.6645
28	أخذ البنك بنظر الإعتبار نسب الرافعة المالية للشركة العقارية المقترضة	3.5789	0.7685	4.25	0.4423	4.00	0.6172
29	أخذ البنك بنظر الإعتبار درجة السيولة للشركة العقارية المقترضة ومتابعتها	3.5263	0.6118	4.5417	0.5090	4.3182	0.5679
30	أخذ البنك بنظر الإعتبار مستوى نشاط للشركة	4.1053	0.7375	4.50	0.5108	4.4091	0.5032

copy rights